اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور

يود وفد بلادي ان يضم صوته الى البيان الذي تلاه الممثل الموقر لبوليفيا نيابةً عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، والى البيان الذي تلاه الممثل الموقر لسلطنة عمان نيابةً عن المجموعة العربية.

واننا على ثقةٍ بان ادارتكم الحكيمة لاعمال هذه الدورة السابعة والاربعين ستكون عاملاً مهماً في الوصول الى نتائج طيبةٍ بخصوص موضوعها (تقويم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية). كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا للجهود التي بذلتها الامانة في اعداد الوثائق الخاصة بالدورة وجوانبها التنظيمية كافة.

وان حكومة جمهورية العراق تود التاكيد على التزامها بمبادىء برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، ونتائج وتوصيات المؤتمر الاقليمي العربي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في حزيران 2013، لاسيما حق الدولة السيادي في تنفيذ التوصيات بما يتماشى والقوانين الوطنية مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والاخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب وفقاً لحقوق الانسان المعترف بها دولياً. وان التزامها بتلك المبادىء والتوصيات ينبع من حرصها على توفير حياة كريمة تستجيبلخيارات الموطن العراقي ورفاهيته الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من التحديات الامنية التي يواجهها الشعب العراقيوالناشئة عن الحرب ضد الارهاب العالمي.

ان تنفيذ برنامج العمل يعد لبنةً اساسيةً في مجال محاربة الفقر وتحقيق الاهداف الانمائية، وان تحقيق نجاح ملموسٍ في مجال التنفيذ يرتبط بنجاح الجهود الدولية في اطار التنمية المستدامة وتحقيق نمواقتصادي مطرد، ومن هنا، فان الحكومة العراقية ترى ضرورة ان تبقى قضايا السكان، التي تحظى بتوافق عالمي، والابعاد الانمائية ذات الصلة بها، محوراً اصيلاً في عملية اعداد الاجندة الانمائية لما بعد 2015.كما تؤكد على اهمية الحفاظ على استدامة المكتسبات والتقدم المحرز في مجال القضايا التي تحظى بتوافق عالمي بشانها والمشار اليها ضمن مخرجات التقرير العالمي لمراجعة ما بعد 2014.

السيد الرئيس ...

ان التصدي للتحديات والثغرات في قضايا السكان في العراق يستلزم توفير اطر قانونية ومؤسساتية تمكن الجهات الرسمية وغيرها من اصحاب المصلحة من العمل بشكل ممنهج ومتكامل يستوعب الابعاد الاجتماعية والانسانية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

وايماناً بذلك فقد استحدث العراق في عام 2013، اطاراً قانونياً ومؤسساتياً هو **المجلس الاعلى للسكان** برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الجهات الرسمية المختلفة حسب المجالات التي نص عليها مؤتمر القاهرة عام 1994، والذي يرتكز، من الناحية القانونية، على احكام الدستور العراقي والشرائع الدينية والاعراف والمواثيق الدولية وبالاخص تلك المتعلقة بحقوق الانسان، وذلك من اجل تحقيق الاتساق والانسجام في السياسات السكانية في العراق ضماناً لمستقبل الاجيال الحالية والمقبلة، ودفعاً لعملية التنمية المستدامة للامام باتجاه تحقيق العيش الكريم وتحسين نوعية الحياة للمواطن العراقي والفئات الهشة في المجتمع كالفقراء والنساء والاطفال والشيوخوذوي الاحتياجات الخاصة.

اضافة الى ذلك، استحدث العراق في عام 2009، **اللجنة الوطنية للسياسات السكانية** برئاسة وزارة التخطيط وعضوية الوزارات ذات الصلة، والتي من أهم مهامها هو اعداد الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ومتابعة تنفيذها والاشراف على اصدار تقارير حالة السكان في العراق سنوياً.

وقد تكللت جهود العراق، بهذا الصدد، الى وضع الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية عام 2014، بمساعدة صندوق الامم المتحدة للسكان، والتي ارتكزت على مبادىء احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، والاعتراف بان الاسرة هي الوحدة الاسياسية في المجتمع، مما يتوجب الحفاظ عليها ودعمها، والالتزام بتحقيق العدالة والانصاف للمرأة وتمكينها وازالة كل اشكال العنف والتمييز ضدها، وتأكيد حقوق الزوجين بالاختيار بحرية وبمسؤولية في عدد الولادات او المباعدة بينها وتوفير الوسائل والخدمات المطلوبة لتعزيز تلك الخيارات. وتاكيد حقوق الفئات الهشة واعتبار الشباب هدفاً وشريكاً في التنمية واعتبار الشراكة بين مختلف الاطراف ذات العلاقة امراً اساسياً لنجاح السياسات السكانية. وقد تضمنت الوثيقة محاوراً عشر هي: (الصحة الانجابية، والتعليم ، وتمكين المرأة، والشباب، والسكن، والهجرة الداخلية والدولية والمهجرين، والبيئة، والفئات السكانية الهشة، والبحوث والدراسات وقواعد البيانات السكانية وتعزيز الشركات).

واخيراً يود وفد بلادي ان يقدم الشكر والتقدير لشركاء العراق الانمائيين الدوليين، وبالاخص مكتب الامم المتحدة للسكان/ مكتب العراق على الدعم والخبرة الفنية التي يقدمها للجهات الرسمية العراقية المعنية بمتابعة قضايا السكان.

وشكراً.....